المجلة العلمية لكلية السياحة والفنادق
عدد خاص (٢٠٢١)
الرقم الدولي التسلسلي: ٢٣١٤-٧٠٢٤
الرقم الدولي التسلسلي الإلكتروني: ٢٦٨٢-٢١٨٠

العلاقات التجارية الخليجية – المجرية خلال سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين

عبدالله عبدالعاطي النجار

كلية الآداب – جامعة إتفوش لوراند بالمجر
Eötvös Loránd University - أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا بمصر

لاسلو ناج Prof. László J. Nagy

كلية الآداب – جامعة سجد بالمجر
Szeged University

الملخص

يرجع تاريخ العلاقات بين دول الخليج العربي والمجر إلى عام ١٩٦٥ عندما دشنت المجر علاقات دبلوماسية مع الكويت. عززت الزيارات رفيعة المستوى بين مسؤولي الجانبين أواصر الصلة بينهما وساعدت بقدر كبير في تطوير حجم التعاملات بينهما وخاصة التجارية والاقتصادية منها. نذكر من بين هذه الزيارات المتعددة على سبيل المثال زيارة رئيس الوزراء المجري جولا كالاي "Kállai Gyula" إلى الكويت في عام ١٩٦٦، وزيارة الشيخ جابر الأحمد الصباح أمير دولة الكويت إلى بودابست في عام ١٩٨١، وزيارة رئيس المجلس الرئاسي المجري إلى الكويت في العام التالي مباشرة. في هذا البحث نرسم ملامح العلاقات الدبلوماسية والتجارية والاقتصادية بين دول الخليج العربي والمجر التي لم يتم دراستها والبحث في جذورها من قبل، معتمدين على وثائق وزارة الخارجية "MNL OL" ووثائق حزب العمال الإشتراكي المجري في المقام الأول، بالإضافة إلى المقالات ذات الصلة المنشورة في ستة من أبرز الصحف المجرية (Népszabadság, Népszava, Magyar Hírlap, Magyarország, Világgazdaság, Vas Népe)، مع الاستعانة ببعض المصادر العربية المعضدة لموضوع الدراسة.

الكلمات الرئيسية: المجر، علاقات دولية، علاقات تجارية، الدبلوماسية، العلاقات الخليجية – المجرية.

المقدمة

منذ النصف الثاني من سبعينيات القرن العشرين، لم تعد المهمة الرئيسة للدبلوماسية المجرية هي بناء وتعميق العلاقات السياسية في المقام الأول، وإنما مد جسور العلاقات الاقتصادية والتجارية. لذلك كان عليها أن تبحث على نحو متزايد عن شركاء يمكن لها أن تعقد معهم صفقات تجارية "مفيدة ومربحة" لها، بغض النظر عن التوجه السياسي لهذه البلدان. كانت كلمة "مفيدة ورابحة" تعني أن تحصل المجر

بموجب هذه الصفقات على العملة الصعبة، ونقصد بها هنا الدولار الأمريكي على وجه التحديد. الهدف الأساسي من هذا البحث هو رسم ملامح العلاقات الدبلوماسية والتجارية والاقتصادية بين دول الخليج العربي والمجر والتي لم يتم دراستها والبحث في جذورها من قبل. أما عن المصادر الأساسية التي اعتمدنا عليها في صياغة هذه الورقة البحثية فهي وثائق وزارة الخارجية ووثائق حزب العمال الإشتراكي المجري في المقام الأول، بالإضافة إلى مقالات الصحف المجرية، فضلا عن بعض المصادر العربية المعضدة لموضوع الدراسة.

وضع انفجار أسعار النفط[1] في عام ١٩٧٣ والأزمة الاقتصادية العالمية التي أعقبت ذلك الاقتصاد والمجتمع المجريين في حالة حرجة في بداية ثمانينيات القرن العشرين. وقعت المجر في وضع صعب للغاية في مضمار التجارة مع الدول الرأسمالية المتقدمة نتيجة لتدهور معدلات التبادل بين الجانبين، وبالتالي كان عليها أن تنتج المزيد من السلع من أجل الحفاظ على أرباحها من العملات الأجنبية الحرة عند المستوى السابق على الأقل. في عام ١٩٧٧ حاول حزب العمال الاشتراكي "MSZMP" الحاكم في المجر على نحو واقعي مواجهة العواقب السلبية للتغيرات التي حدثت في الاقتصاد العالمي. وفي اجتماع اللجنة المركزية للحزب المنعقدة في ٢٠ أكتوبر من العام ذاته أقر الحزب بأن "انفجار الأسعار العالمي في فترة ١٩٧٣–١٩٧٥ – والذي أثر بشدة على معظم دول العالم ويتطلب تغييرا شاملا لبنيتها الاقتصادية – كان له أخطر تأثير اقتصادي خارجي علينا أيضا في الثلاثين عاما المنصرمة. لقد تسبب في تدهور كبير في معدلات التبادل التجاري". زاد هذا الوضع من أهمية التجارة مع دول العالم النامية، ومن بينها الدول العربية. شجعت قيادة الحزب بشكل خاص على "زيادة نسبة تصدير معدات التصنيع الكاملة والأنظمة الإنتاجية والخدمات المعقدة إلى الدول النامية. يجب الاهتمام بالتعاون التقني العلمي وتدريب المتخصصين لخدمة هذه الأغراض من الآن فصاعدا" (Vass; Feles, 1983, 563).

في إطار هذا التوجه الدبلوماسي الجديد، أولت القيادة المجرية دورا مهما للعالم العربي، وإذا ما نظرنا في تاريخ العلاقات الاقتصادية والتجارية بين المجر والعرب فلن يبدو هذا التوجه بلا أساس. ففي وثيقة أعدتها وزارة الخارجية المجرية في يناير ١٩٨٣ تحلل فيها العلاقات العربية المجرية، نطالع ما يلي: "تزداد صادراتنا إلى الدول العربية بقدر أكبر من أي علاقة لنا مع أي دولة أخرى في العالم. فبين عامي ١٩٦٥ و١٩٨٠ تضاعفت عشرة أضعاف، هذا في الوقت الذي انخفضت فيه صادراتنا إلى الدول الرأسمالية المتقدمة في عام ١٩٨١ بنسبة ٢٪، في حين زادت صادراتنا إلى الدول النامية بنسبة ١٧٪ بينما ارتفعت إلى الدول العربية بنسبة ٣٥٪ مقارنة بالعام السابق فقط [...]. بلغت قيمة صادراتنا للدول العربية عام ١٩٨١ ما قيمته ٦٢٠ مليون دولار أمريكي، وهو ما يمثل ٦٥٪ من إجمالي صادراتنا إلى الدول النامية. دور الدول العربية في توفير العملات الصعبة لا يمكن

[1] تم ذلك بسبب أزمة النفط عام ١٩٧٣ التي بدأت في ١٥ أكتوبر ١٩٧٣، عندما قام أعضاء منظمة الدول العربية المصدرة للبترول بإعلان حظر نفطي وإيقاف إمدادات النفط إلى الولايات المتحدة والبلدان الأخرى كهولندا واليابان التي تؤيد إسرائيل في صراعها مع الدول العربية.

الاستغناء عنه، ففي مقابل صادراتنا التي كانت بقيمة المبلغ المذكور سابقا، بلغت قيمة وارداتنا من العالم العربي ٧٢ مليون دولار فقط، أي أن الاقتصاد المجري حصل على دخل صاف بقيمة ٥٥٠ مليون دولار تقريبا. غطى هذا المبلغ (جزئيا) تكلفة عجز الميزانية البالغة نحو ٦٥٠ مليون دولار في علاقاتنا مع الدول المتقدمة" (MNL OL, 126. d. 00133/1983. 1983. január 9.). ركزت وزارة الخارجية المجرية في البداية على خمس دول عربية في مجال التعاون التجاري والاقتصادي، وهي العراق والجزائر ومصر وليبيا والتي تعد من الشركاء القدامى، بالإضافة إلى الكويت، من دول الخليج، والتي مثلت نقطة انطلاق نحو التعاون مع بقية الدول الخليجية الأخرى، ثم بدأ توجه مواز مع الإمارات العربية المتحدة، ثم في مرحلة تالية تم التوجه صوب البحرين وقطر وعمان والمملكة العربية السعودية. وقد عدّوها جميعا من بين أكبر الدول المصدرة للنفط في العالم ولديها احتياطيات كبيرة جدا من العملات الأجنبية. لهذا السبب أولت المجر اهتمامًا خاصًا بالتعاون مع هذه البلدان في فترة السبعينيات والثمانينيات.

كانت قاعدة انطلاق المجر في قرع أبواب سوق ممالك النفط هي الكويت، البلد التي نجحت – فيما عدا السنوات الأولى من استقلالها – في إقامة علاقات خارجية تجارية وسياسية متوازنة جيدة للغاية. اعترفت لندن باستقلال الكويت في ٢٥ يونيو سنة ١٩٦١ بعد إلغاء اتفاقية الحماية البريطانية المبرمة منذ عام ١٨٩٩. عندها أعلن رئيس الوزراء العراقي القومي اليساري عبد الكريم قاسم[٢] (١٩١٤–١٩٦٣) على الفور مطالبته بضم الكويت للعراق قائلا إنها أرض عراقية فصلها الاستعمار البريطاني عن العراق، وذكر أن الكويت كانت قبل الحرب العالمية الأولى تابعة للولاية التي كان مقرها مدينة البصرة جنوبي العراق. فأرسل البريطانيون قوات إلى الكويت ضد عبدالكريم قاسم، وتحدثت الكويت عن أنها قد لا تنضم إلى جامعة الدول العربية بل ستنضم إلى الكومنولث البريطاني. حاولت الكويت الحصول على عضوية الأمم المتحدة، لكن فيتو الاتحاد السوفيتي حال دون ذلك دعم منها للجانب العراقي. كانت موسكو تعلق آمالا كبيرة على العراق التي كان الشيوعيون يتمتعون فيها في ذلك الوقت بمكانة قوية جدا في الحكومة والمنظمات الجماهيرية والجيش أيضا. لكن في فبراير ١٩٦٣ حدث تحول يميني جذري في العراق وحُظِر الحزب الشيوعي. بعدها لم تعد موسكو تعارض انضمام الكويت إلى الأمم المتحدة.

اتخذت الحكومة المجرية خطوات سريعة لإقامة علاقات دبلوماسية كاملة مع الكويت. كما سعت الكويت إلى إقامة علاقات مع الدول الاشتراكية وسط حرصها على اتباع سياسة خارجية متوازنة. جرت المحادثات بسرعة ونجاح، وفي ٣٠ نوفمبر ١٩٦٤ سلم السفير المجري أوراق اعتماده إلى الأمير عبد الله السالم الصباح[٣] (١٨٩٥–١٩٦٥)

[٢] عبد الكريم قاسم محمد بكر عثمان الزبيدي (١٩١٤–١٩٦٣) هو ضابط عسكري ورئيس وزراء العراق والقائد العام للقوات المسلحة ووزير الدفاع بالوكالة من عام ١٩٥٨ إلى ١٩٦٣، ويعدُّ أول حاكم عراقي بعد الحكم المَلكي، ومن أحد قادة ثورة ١٤ تموز.

[٣] الشيخ عبد الله السالم المبارك الصباح (١٨٩٥–١٩٦٥)، أمير دولة الكويت الحادي عشر. تولى الحكم رسميا في ٢٥ فبراير ١٩٥٠، وحصلت الكويت على استقلالها في عهده، وتحتفل الكويت بيوم ٢٥ فبراير كيوم للاستقلال تقديرًا له.

وتحدث التلفزيون المحلي الكويتي عن هذا الحدث بالتفصيل. كما استقبل وزيرا الخارجية والصناعة والمالية السفير المجري، وأظهر كلاهما اهتماما كبيرا بالتعاون مع المجر خاصة في مجالات التعليم والصحة والزراعة. اعتمدت الكويت سفيرها في موسكو سفيرا غير مقيم لها في بودابست، والذي سلم أوراق اعتماده إلى اشتفان دوبي " Dobi István"[٤] (١٨٩٨–١٩٦٥) رئيس المجلس الرئاسي المجري في ٢٧ مارس ١٩٦٥.

خلال أيام إقامة السفير السنوية في بودابست، عاد وفد مجري متخصص في دراسة سوق صناعة النفط من رحلته الفنية إلى عدة دول منتجة للنفط – ومن بينها الكويت –، والذي أكد في تقريره أن الكويت مهمة للغاية بالنسبة للتجارة الخارجية المجرية، لأنه – علاوة على أنها قوة اقتصادية صاعدة وواعدة – يمكن الولوج من خلالها إلى أسواق الدول الخليجية الأخرى. وبناء على ذلك، كان أول رئيس وزراء من أوروبا الشرقية يقوم بزيارة رسمية إلى الكويت هو رئيس الوزراء المجري جولا كالاي " Kállai Gyula"[٥] في الفترة ما بين ١٦ و٢٠ فبراير ١٩٦٦، وقد ساهمت هذه الزيارة في خلق الخلفية السياسية الراسخة اللازمة لتدشين مرحلة جديدة من التعاون المشترك الذي يتسم بالمتانة. منذ النصف الثاني من الستينيات زادت الصادرات المجرية إلى الكويت تدريجيا وبقدر كبير: ١٤,٣ مليون فورنت مجري في عام ١٩٦٥، و٤٣ مليون فورنت مجري في عام ١٩٧٠ وأكثر من ٧٠ مليون فورنت مجري في عام ١٩٧٤. صدرت المجر إلى الكويت سلعا استهلاكية صناعية ومنتجات زراعية وميكانيكية (حافلات وقاطرات). كما حظي الدجاج المجري بقبول كبير في الأسواق الكويتية، وفي عام ١٩٧٤ بلغت الصادرات المجرية إلى الكويت ٥٤٠ طنا، وفي عام ١٩٧٥ بلغت ٦ آلاف طن، وتم التخطيط بالفعل لتصل إلى ١٠ آلاف طن في عام ١٩٧٦. بحسب رئيس الشركة الكويتية القائمة على الصفقة، ينفد الدجاج المجري في المحلات والأسواق المنتشرة في ربوع البلاد بوتيرة سريعة (*Népszabadság*, 6. November 1975.).

جولا كالاي برفقة الشيخ جابر الأحمد الصباح
(Népszabadság, 1966. február 19.)

ومن العوامل التي وطدت أواصر الصلة بين البلدين على نحو خاص أن الكويت أودعت منذ عام ١٩٦٤ ودائع بالعملات الأجنبية في البنك المركزي

[٤] إشتفان دوبي (١٨٩٨–١٩٦٥) سياسي ورجل دولة شهير في المجر. تولى منصب رئاسة الوزراء بين عامي ١٩٤٨ و١٩٥٢، ثم تولى رئاسة للمجلس الرئاسي في ١٩٥٢ وحتى ١٩٦٧.

[٥] جولا كالاي (١٩١٠–١٩٩٦) سياسي شيوعي مجري عمل رئيسا للوزراء بين عامي ١٩٦٥ و١٩٦٧، ثم تولى بعدها رئاسة البرلمان. كان يعد من أكثر السياسيين الأوروبيين مناصرة للقضايا العربية. في المقابلة التي نشرتها مجلة *روزاليوسف* قال أن "أزمة الشرق الأوسط جزء من صدامات الكفاح ضد الاستعمار. نحن وسائر الدول الاشتراكية الأخرى أحد أطراف هذا الكفاح. يجب على الدول والشعوب التي تكافح وتناضل ضد الاستعمار أن تفعل كل ما بوسعها. تاريخنا القديم ما هو إلا قصة كفاح. [...] لا يمكن مقاتلة العدو إلا بكفاح حقيقي. [...] يحظى العرب وكفاحهم بتأييد موحد من حكومتنا وشعبنا بالإجماع. [...] إننا نقف بجانبكم قلبا وقالبا ضد العدوان. نحن وأنتم جبهة موحدة. هذه مسألة واضحة وضوحا لا لبس فيه، على المستوى الرسمي والشعبي. [...] ما ارتكبته إسرائيل بعدوانها واضح أيضًا. فلقد عرضت العالم بأسره للخطر جراء هذا العدوان." للمزيد أنظر: *روزاليوسف*، صورة النكسة كما تراها دولة صديقة، ١٩ فبراير ١٩٦٨، العدد ٢٠٧١، ص ٨-٩.

المجري. وفي عام ١٩٧٤ اتفق وزير المالية المجري مع السلطات الكويتية على أن يصدر البنك المركزي المجري والشركة الدولية الكويتية للإستثمار[٦] سندات مدتها ثماني سنوات بقيمة ٤٠ مليون دولار أمريكي، والتي قام البنك المركزي المجري بتوجيه عائداتها إلى تمويل التوسع في الصادرات (*Népszabadság*, 1975. november 6.). أشارت الزيارات رفيعة المستوى بوضوح إلى العلاقات المتنامية بقوة. وكانت أبرز هذه الزيارات زيارة حاكم البلاد صاحب السمو الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح[٧] (١٩٢٦–٢٠٠٦) إلى بودابست في ١٤–١٦ سبتمبر ١٩٨١. ألقى الشيخ جابر كلمة فور وصوله إلى بودابست أعرب فيها عن تقديره للمجر قيادة وشعبا وعن رغبته الكبيرة في توطيد العلاقات بين البلدين فضلا عن التعرف على إمكانيات المجر. كان الاستقبال استقبالا حارا: ترحيب باللغة العربية في الصحافة المجرية فضلا عن نشر سيرة ذاتية مختصرة للضيف الكبير وكذا استعراض ثمار التحديث والتطوير في البلاد. كما أبرز أن الضيف كان رئيسا للوزراء منذ عام ١٩٦٥ ووريثا للعرش منذ عام ١٩٦٦ ورئيسا للدولة منذ ١ يناير ١٩٧٧ (*Népszabadság*, 1981. szeptember 13.). ظهر بوضوح خلال المحادثات أن وجهات النظر إزاء القضايا الدولية الكبيرة (عملية السلام، مسألة نزع السلاح، قضايا الشرق الأوسط) متطابقة أو متقاربة للغاية. بالطبع، ناقش الطرفان الحرب العراقية الإيرانية التي تمس كلا منهما على نحو حساس. كانت العلاقات التجارية للمجر مع كلا البلدين مثمرة، ولم ترغب المجر في المخاطرة بالوقوف إلى جانب طرف ضد آخر. (ربما كان هذا هو الصراع الوحيد خلال الحرب الباردة الذي لم ترد أي من القوى العظمى أن تتدخل فيه بشكل واضح وصريح). كان هذا الصراع يمثل تهديدًا حقيقيا بالنسبة للكويت والإمارات، حيث أرادت إيران تصدير الثورة الإسلامية إلى هاتين الدولتين اللتين يتبع عدد غير قليل من سكانهما المذهب الشيعي. انعكس القلق والإحساس بالخطر في البيان المشترك الذي احتوى على دعوة حاسمة للقوى الخارجية إلى عدم التدخل في حل مشكلاتهم، إذن إن "دول المنطقة وحدها هي المسؤولة عن حفظ السلام والأمن في منطقة الخليج، بدون أي تدخل أجنبي" (*Magyar külpolitikai évkönyv 1981*. 281.). ثم صدر في أعقاب الزيارة الأميرية بيان جاء فيه: "عبر صاحب السمو الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت عن شكره للجانب الهنغاري[٨] لما لقيه سموه من استقبال أخوي، وكرم الضيافة، وتقدم صاحب السمو الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح بدعوة لفخامة بال لوشونتسي رئيس المجلس الرئاسي في جمهورية هنغاريا الشعبية، للقيام بزيارة رسمية للكويت، وقد قبلت هذه الدعوة بالشكر"

[٦] الاسم الحالي: الشركة الدولية الكويتية للإستثمار القابضة ش.م.ك.ع، وهي شركة مساهمة قابضة كويتية (عامة) سجلت بدولة الكويت، تأسست بموجب المرسوم الأميري الصادر بتاريخ ٢٢ سبتمبر ١٩٧٣. تشمل أنشطة الشركة استثمار الأموال من خلال التداول في الأسهم والسندات والأوراق المالية. لمزيد من المعلومات حول الشركة، انظر موقعها الرسمي: https://kiic.com.kw/ar

[٧] جابر الأحمد الجابر الصباح (١٩٢٦–٢٠٠٦) هو أمير دولة الكويت من ٣١ ديسمبر ١٩٧٧ وحتى وفاته في ١٥ يناير ٢٠٠٦. تعرض في يوم ٢٥ مايو ١٩٨٥ لمحاولة اغتيال لكنه نجا منها، وفي عهده غزت العراق الكويت، وتحررت بعد حرب الخليج الثانية في ٢٦ فبراير ١٩٩١.

[٨] في دول الخليج العربي يسمون المجر "هنغاريا" أو "هنجاريا"، والصفة منها "هنجاري".

http://alwatan.kuwait.tt/articledetails.as
.(px?id=202582&yearquarter=20122

بال لوشونتسي رئيس المجلس الرئاسي أثناء مباحثاته مع الشيخ سعد الصباح رئيس الحكومة الكويتية (*Népszava*, 1982. november 2.)

لبى رئيس المجلس الرئاسي المجري الدعوة وحضر إلى الكويت زائرا. ذكر البيان المشترك الذي صدر في نهاية زيارة بال لوشونتسي "Losonczi Pál"[٩] (١٩١٩–٢٠٠٥) إلى الكويت بعدها بعام (٣١ أكتوبر – ٢ نوفمبر ١٩٨٢) بشكل أكثر وضوحا ومساندة للموقف العربي: "دول المنطقة وحدها هي المسؤولة عن الحفاظ على السلام والأمن في الخليج العربي، بدون أي تدخل" (*Népszava*, 1982. november 2.). ذكر في البيان المشترك هذه المرة اسم "الخليج العربي". يمكن اعتبار هذا أيضا موقفا واضحا وداعما بما يكفي لصالح العراق الذي أُجبر على الانسحاب على بعض الجبهات القتالية حينها، وضد إيران التي لطالما سمت الخليج بـ"الفارسي".

بالرغم من هذا الوضع المعقد والحساس، إلا أن العلاقات الاقتصادية والسياسية الكويتية – المجرية ظلت جيدة. استمرت الزيارات رفيعة المستوى بين مسؤولي البلدين: في زيارة طويلة نسبيا استغرقت من ٢٢ إلى ٢٧ أبريل ١٩٨٤، وتلبية لدعوة مقدمة من الجانب الكويتي، قام أنطال أبرو "Apró Antal"[١٠] (١٩١٣–١٩٩٤) رئيس البرلمان المجري بزيارة إلى الكويت. التقى الضيف بالقادة الكويتين وعلى رأسهم أمير البلاد وولي العهد رئيس مجلس الوزراء (A Magyar Külügyi Intézet elméleti–politikai folyóirata, 1984, 133). كما عقدت اجتماعات برلمانية تضمنت لقاء مطولا مع رئيس مجلس الأمة الكويتي محمد يوسف العدساني[١١] تناول فيه الجانبات العلاقات البرلمانية بين البلدين وسبل تنمية وتطوير العلاقات المشتركة بالإضافة إلى بحث المستجدات على الساحة الدولية والأوضاع الإقليمية (*Magyar Hírlap*, 1984. április 28.). وفي يونيو من العام ذاته وصل نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع الكويتي سالم صباح السالم الصباح[١٢] (١٩٣٨–٢٠٠٧) إلى بودابست لبحث العلاقات العسكرية وأوجه التعاون بين الجيشين. رد وزير الدفاع المجري اشتفان أولاه "Oláh István" الزيارة في نهاية أكتوبر من عام ١٩٨٥. استقبل الوزير المجري حينها أمير البلاد الشيخ سعد العبد الله السالم الصباح ووزير دفاعه الشيخ سالم صباح السالم الصباح

[٩] بال لوشونتسي (١٩١٩–٢٠٠٥) رئيس المجلس الرئاسي المجري من ١٩٦٧ إلى ١٩٨٧.

[١٠] أنطال أبرو (١٩١٣–١٩٩٤) سياسي ورجل دولة ورئيس برلمان مجري. كان عضوا فى حزب العمال الاشتراكى المجرى والحزب الشيوعى المجرى وعضوا بالجمعيه الوطنيه المجرية. حصل على وسام الراية الحمراء من حزب العمال ووسام صداقة الشعوب ووسام ثورة أكتوبر.

[١١] محمد يوسف عبد الوهاب العدساني (١٩٢٥–) رئيس سابق لمجلس الأمة الكويتي. فاز في انتخابات مجلس الأمة الكويتي سنة ١٩٨١، وترأس مجلس الأمة الكويتي بين عامي ١٩٨١ و١٩٨٥، كما تولى وزارة التخطيط في عام ١٩٧٦، ووزارة الأشغال في عام ١٩٧٨.

[١٢] الشيخ سالم صباح السالم الصباح (١٩٣٨–٢٠٠٧) وزير الدفاع الكويتي الأسبق في الفترة من عام ١٩٧٨ إلى ١٩٨٨، وهو أكبر أبناء أمير الكويت الثاني عشر صباح السالم الصباح من زوجته منيرة فهد العدواني.

(*Népszabadság*, 1985. november 2.). في ١٤–١٦ ديسمبر ١٩٨٥، أجرى نائب وزير الخارجية جابور ناج "Nagy Gábor" محادثات رسمية مع وكيل وزارة الخارجية في الكويت سليمان ماجد الشاهين[١٣] لبحث تطوير العلاقات السياسية والتجارية بين البلدين (*Magyar Hírlap*, 1985. december 20.). وفي أكتوبر ١٩٨٦، قام بالأمر ذاته عبر زيارة رسمية للكويت نائب رئيس الوزراء رئيس مكتب التخطيط الوطني المجري لايوش فالوفيجي "Faluvégi Lajos"[١٤] (١٩٢٤–١٩٩٩) الذي ألقي محاضرة في مؤتمر التخطيط الدولي الذي نظمته الكويت وشاركت فيه قيادات التخطيط من ١٩ دولة عربية فضلا عن الضيوف الأجانب وخاصة من الكتلة الشرقية. كما التقى لايوش على هامش الزيارة محمد سليمان سيد علي الرفاعي[١٥] وزير التخطيط وجاسم الخرافي[١٦] (١٩٤٠–٢٠١٥) وزير المالية والاقتصاد وناقشا سبل تعزيز العلاقات والتبادلات التجارية الثنائية (*Népszava*, 1986. október 30.).

تمكنت السفارة المجرية عبر الدعم الكبير والمتواصل المقدم من قبل السلطات الكويتية من إدارة العلاقات الاقتصادية والتجارية الثنائية مع دول الخليج الأخرى التي لم تكن للمجر علاقات دبلوماسية معها. كانت قيمة التبادل التجاري مع تلك الدول متواضعة في البداية، ففي عام ١٩٧٣ بلغت إجماليها ١,٥ مليون دولار فقط. لكن لم تكن القيمة هي ما يهم هنا، وإنما العلاقات المتواصلة والبناءة مع تلك الدول. وهذا ما أكده السفير المعتمد بالكويت في اجتماع السفراء السنوي ببودابست في عام ١٩٧٨، عندما قال: "بفضل الدعم الكويتي أنا أمثل السعودية والإمارات أيضا بشكل شرعي". وشدد على أهمية العلاقة مع السعودية بشكل خاص، لأن هذه الدولة لها دور مهم للغاية في سوق المال الدولي ولا ينبغي التعامل معها على أنها "رجعية". أُستُقبِل السفير استقبالا حارا في عام ١٩٧٦ في الرياض أو "في الدولة التي ربما هي الأشد محافظة في العالم"، وهناك أخبروه أنهم على استعداد للتجارة مع المجر بشكل مباشر، وأبدوا اهتماما خاصا بنظام تربية الدواجن المجري (MNL OL, 2. d. 001660/12. sz. dok. 1978. július 27–28.).

ننتقل الآن لتناول العلاقات الإماراتية – المجرية في الفترة محل البحث. تشكلت الإمارات العربية المتحدة – بعد انسحاب الإنجليز من المنطقة – وتحديدا في ٢ ديسمبر ١٩٧١ من سبع إمارات بقيادة الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان[١٧] (١٩١٨–٢٠٠٤). لم تنضم

[١٣] سليمان ماجد صالح بن شاهين بن غانم الشاهين (١٩٣٨) دبلوماسي وسياسي ووزير كويتي سابق، وعضو الهيئة الاستشارية للمجلس الأعلى لقادة دول مجلس التعاون الخليجي. عين أول سفير للكويت لدى الإمارات عام ١٩٧٣، ثم أصبح سفيرا للكويت لدى مصر والمندوب الدائم لدى جامعة الدول العربية، كما عين وكيلا لوزارة الخارجية في الكويت منذ عام ١٩٨٥ وحتي ١٩٩٩، ثم عين في أول منصب مستحدث وزيرا للدولة للشؤون الخارجية في عام ١٩٩٩ وحتي ٢٠٠١.

[١٤] لايوش فالوفيجي (١٩٢٤–١٩٩٩) رجل اقتصاد مجري معروف تولى وزارة المالية في الفترة من ١٩٧١ إلى ١٩٨٠، ثم شغل منصب نائب رئيس الوزراء رئيس مكتب التخطيط الوطني المجري من ١٩٨٠ وحتى ١٩٨٦.

[١٥] محمد سليمان سيد علي الرفاعي وزير التخطيط الكويتي السابق مُنذ عام ١٩٨٦ حتى ١٩٨٨.

[١٦] جاسم محمد الخرافي (١٩٤٠–٢٠١٥) رئيس مجلس الأمة الكويتي في الفترة من عام ١٩٩٩ حتى عام ٢٠١١. كان عضوا في مجلس إدارة الشركة المتحدة للمقاولات ومجلس إدارة الشركة الكويتية للأسماك ومجلس إدارة الشركة الأهلية للتأمين، عين وزيرا للمالية والاقتصاد في عام ١٩٨٥.

[١٧] الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان (١٩١٨–٢٠٠٤) هو صاحب السمو حاكم ومؤسس دولة الإمارات، وإحدى الشخصيات البارزة والمؤثرة في الساحة العربية والعالمية، حظي بشعبية هائلة بين أفراد شعبه بالإضافة للمكانة الطيبة والاحترام الذي كان يكنه له ملوك ورؤساء مختلف الدول.عمل سموه على تحقيق الوحدة والتضامن بين دول الخليج بل بين دول العالم العربي ككل، وكان صاحب رؤية ثاقبة فقال عن التضامن بين

قطر والبحرين وعمان إليها، وبقيت هذه الدول الثلاث مستقلة ومنفصلة. أقل من ١٪ من مساحة الدولة صالح للزراعة. كان عدد سكان الإمارات العربية المتحدة وقت قيامها أقل من نصف مليون، ولكن يمكن أن يصل تعداد سكانها حاليا إلى ١٠ ملايين، منهم نحو ٧ ملايين ليسوا من السكان الأصليين وإنما معظمهم عمال من أصول هندية وباكستانية. زاد إنتاج النفط الخام فيها بسرعة منذ أواخر الستينيات، حيث وصلت الإيرادات المتدفقة منه إلى ١٠ مليارات دولار مع نهاية السبعينيات، وانخفضت إلى ٧ مليارات دولار في أوائل الثمانينيات نتيجة لانخفاض الأسعار، لكنها عادت مجددا لتتجاوز الـ ١٠ مليارات دولار بحلول نهاية العقد (Laurens, 1999, 306, 394).

في عام ١٩٨١، أنشأت دول الخليج مجلس التعاون الخليجي لأسباب اقتصادية في المقام الأول، ثم لأسباب تتعلق بالسياسة الأمنية: بسبب الثورة الإسلامية الإيرانية ذات التوجه العالمي التي مثلت تهديدا على النظام الاجتماعي والاستقرار الداخلي لممالك النفط. كما عرضت الحرب العراقية الإيرانية استقرار المنطقة للخطر. أتاح الدخل الضخم المتدفق إلى دول الخليج استثمارات ضخمة، لا سيما في مجال البنية التحتية (المطارات، الطرق، إلخ). في بعض الأحيان كانت تتم هذه الاستثمارات بلا تفكير عميق وبدون تخطيط طويل الأجل (على سبيل المثال، بنيت مطارات قريبة من بعضها البعض). وكتب الصحفي المجري شاندور نوفوباتسكي "Novobáczky Sándor" (١٩٢٤–١٩٨٩) الذي زار هذه الدول مادحا التطور السريع فيها: "ساهم التدفق للأموال الوفيرة أيضا في أن قطعت هذه الدول الصغيرة مسافة طويلة في وقت قصير، وقفزت لتتحول بين ليلة وضحاها من أرض صحراء جرداء إلى بلاد تعيش في قلب العصر الذري" (*Magyarország*, 1981. március, 9. sz.).

دفعت المصالح الاقتصادية في المقام الأول الدبلوماسية المجرية إلى الانخراط في العلاقات المتشعبة مع دول الخليج في السبعينيات. لم تتخل المجر لمدى طويل عن إقامة علاقات دبلوماسية مع دول الخليج المحافظة، لكن التدخلُ السوفييتي في أفغانستان كان عائقا رئيسا أمام التقدم في هذا الصدد، لأن المجر تتبع الكتلة الشرقية التي على رأسها الاتحاد السوفيتي، الذي يحارب أفغانستان المسلمة التي تتمتع بعلاقات طيبة مع دول الخليج.

فيما يتعلق بالعلاقات بين المجر والإمارات العربية المتحدة، يمكن القول إن "المجر أبدت منذ وقت طويل اهتماما كبيرا بتطوير العلاقات مع سوق الدفع النقدي الذي يفرض شروطا قاسية ولكنه يتمتع باحتياطيات مالية ضخمة. بدأت العلاقات الاقتصادية مع الإمارات تتطور بشكل جوهري في منتصف السبعينيات" (*Népszabadság*, 1989. augusztus 3.). في الفترة من ٦ إلى ٩ مارس ١٩٧٦، واصل الوفد المجري برئاسة وزير المالية د. لايوش فالوفيجي محادثاته مع ممثلي اتحاد دولة الإمارات العربية المتحدة ورؤساء البنوك ومؤسسات التنمية. "ظهر خلال المناقشات أنه من الممكن

دول الخليج: "إن قوة الخليج في وحدته الاقتصادية، لأنها التحدي الحقيقي الذي سيثبت فيه الإنسان الخليجي مكانته التي يستحقها، ولأن القوة الاقتصادية هي المقياس الحقيقي للقوة الذاتية الخليجية، تعويضاً للتخلف، واندفاعا نحو التقدم والرقي".

تحقيق تعاون فعال ومثمر في الزراعة والصحة ومجالات أخرى، وستتاح للصناعة المجرية فرص لتوريد معدات تشغيل وإدارة الموانئ" (*Világgazdaság*, 1976. március 11.).

في الإمارات العربية المتحدة تحتفظ المجر بمكتبي تمثيل تجاري:[١٨] الأول تم تأسيسه في عام ١٩٧٦ بدبي، والثاني تم تدشينه في العاصمة أبو ظبي في ١٩٨٥. ولتوطيد العلاقات التجارية بشكل أكبر وبحث أفق التعاون الاقتصادي المتنامي بسرعة بين البلدين، قام وزير المالية لايوش فالوفيجي بزيارة ثانية إلى الإمارات في ١٩٧٩. لم تنظر المجر إلى هذه الدول وخاصة الإمارات والكويت على أنها أسواق لمنتجاتها فحسب، ولكن أيضا كمراكز مالية قوية يمكن الحصول منها على قروض. في عام ١٩٧٨، حصل البنك المركزي المجري على قرض بقيمة ١٠٠ مليون دولار من دولة الإمارات العربية المتحدة، ثم ساهمت الإمارات في عام ١٩٨٠ بمبلغ آخر من قيمة قرض قدم لصالح المجر بقيمة ١٥٠ مليون دولار (MNL OL, 68. d. 1421–1. sz. dok. Jemeni Arab Köztársság).

في فبراير ١٩٨١، نظمت شركة "Hungexpo" المنظمة للمعارض معرضا تجاريا مجريا في أبو ظبي. "إنه لحدث جديد من ناحيتين: أول حدث اقتصادي مجري في الخارج هذا العام، والتواجد المجري الأول في هذه الإمارة النفطية الواقعة على امتداد الخليج العربي. تقدم عشرون شركة صناعية للتجارة الخارجية أو متمتعة بحق التجارة الخارجية المجرية، ويعرض المعرض من بين المنتجات التي تدعم جهود التصنيع المحلية وتطوير البنية التحتية نماذج الروافع الأرضية العاملة بالموانئ وأيضا الموازين المختلفة والمعدات الكهربائية ذات الجهد العالي وآلات صناعة البلاستيك والأدوات التعليمية ومعدات الليزر" (*Népszabadság*, 1981. február 3.). قال الصحفي شاندور نوفوباتسكي من موقع الحدث أن الهيئات الرسمية في الإمارات منفتحة للغاية على التجارة، وتعطي تأشيرة السفر إليها بسهولة على الرغم من عدم وجود علاقات دبلوماسية معهم، مما يسهل التجارة معهم، حيث لا يوجد تمييز في هذه السوق الحرة. لكن السوق صعبة من جانب آخر، لأنهم ليس لديهم ما يبيعونه تقريبا ويعتمدون على الاستيراد، وبالتالي فالمنافسة شديدة. المجر "موجودة في الداخل"، في السوق، بـ ٨ ملايين دولار، وهذه قيمة ضئيلة مقارنة بقيمة الواردات السنوية القادمة إلى الإمارات والتي تبلغ ٦,٥ مليار دولار. تقوم شركة تونجسرام "Tungsram" المعروفة في المنطقة بتوريد المصابيح الكهربائية منذ عقد من الزمن. بالإضافة إلى منتجات محطات المحولات ومنتجات صناعة مستحضرات التجميل المجرية، كان هناك اهتمام بالخزف المجري من نوع "الهرندي" الذي وجدت قطعه مشتريا لها سريعا. غير أنه هناك عقبات اقتصادية محلية أمام التوسع والانتشار المجري: القدرات ضيقة، لا يستطيع المُصنِّعون المجريون إنتاج الطلبات المتزايدة بسرعة في الوقت المحدد وبجودة جيدة. لذلك هناك ضرورة إلى تصنيف الأسواق (*Magyarország*, 1981. március,

[١٨] دشنت العلاقات الدبلوماسية بين الإمارات العربية المتحدة والمجر على مستوى السفراء في ٢ أغسطس ١٩٨٩. لمزيد من التفاصيل بشأن تدشين العلاقات الدبلوماسية بين البلدين أنظر مذكرة السفارة المجرية بالكويت المرفقة نهاية البحث.

.11). لكن المهم هو الحفاظ على التواجد والاستمرار في التجارة.

أقيم الأسبوع المجري في دبي عام ١٩٨٢، وفي أبو ظبي عام ١٩٨٤، وفي عام ١٩٨٢ أسست شركة المعدات ذات الجهد العالي "Transelektro" المختلطة في الإمارات. "بمناسبة افتتاح المعرض المجري المستقل في دبي، قام وفد اقتصادي مجري برئاسة وزير التجارة الخارجية بيتر فاراش " Veress Péter" (١٩٢٨–حتى الآن) بزيارة إلى دولة الإمارات العربية المتحدة في الفترة من ١٣ إلى ١٧ نوفمبر، زار خلالها أبو ظبي ودبي والشارقة والفجيرة [...] بناء على المباحثات والمناقشات المشتركة، تظهر فرص جيدة لزيادة توريد البضائع الاستثمارية والسلع الاستهلاكية المجرية، لا سيما في مجالات إنتاج وتوزيع الطاقة والزراعة والري" (*Vas Népe*, 19. november 1982). منذ أواخر السبعينيات، أبرمت الفنادق الفخمة عقودا مع فرق ترفيه مجرية (فرق إيقاعية وفلكلورية)، كما ظهر اهتمام كبير بمدربي كرة القدم المجريين، وفي عام ١٩٨٣ مددت شركة الطيران المجرية رحلتها إلى الكويت حتى دبي.

إلى ذلك، قام نائب وزير الخارجية جابور ناج "Nagy Gábor" بزيارة رسمية إلى الإمارات العربية المتحدة في الفترة من ١٩ إلى ١٩ ديسمبر ١٩٨٥ التقى خلالها الشيخ سلطان بن محمد القاسمي حاكم الشارقة، والشيخ راشد بن عبد الله النعيمي وزير الدولة للشؤون الخارجية،[١٩] والشيخ حمدان بن راشد آل مكتوم وزير المالية والصناعة، كما شملت اللقاءات مسؤولى الغرف التجارية والاقتصادية بأبو ظبي ودبي (*Népszava*, 1985. december 20.).

في منتصف الثمانينيات توقفت حركة التجارة التي كانت في تزايد تدريجي منذ أواخر السبعينيات، بل وانخفضت إلى حد ما. لم تكن هناك أسباب خاصة لذلك. انخفض سعر النفط الخام بشكل كبير، ففي ديسمبر ١٩٨٥، صار سعر برميل واحد (١٥٩ لترا) من النفط الخام ١٥ دولارا، وهو أقل من حيث القيمة الثابتة مقارنة بعام ١٩٧٣. وقد أجبر ذلك الكويت على فرض تدابير تقشفية (تخفيض الواردات). بالإضافة إلى ذلك، كما أثر على المجر أيضا وبشكل خاص تعليق الكويت والمملكة العربية السعودية ودول المنطقة الأخرى مؤقتا تسلم المنتجات الصناعية الغذائية المجرية بسبب كارثة مفاعل تشرنوبل النووي خوفا من أن تكون قد تعرضت لإشعاعات ضارة جراء التسرب النووي.

كان عام ١٩٨٧ هو الأسوأ في مراحل العلاقات الخليجية – المجرية، حيث أثرت الأنباء والتقارير المتداولة بشأن المباحثات السرية التي أجريت في فيينا بين المجر وإسرائيل في عام ١٩٨٧ بهدف إنشاء مكتب حماية مصالح على تطوير العلاقات السياسية والاقتصادية بين الجانبين بشكل كبير. قام المدير العام الفلسطيني الأصل لشركة عمان الدولية ردا على هذه الخطوة المجرية بقطع التعاون مع ثلاث شركات مجرية دفعة واحدة بعد أن كانت هناك مفاوضات واتفاقات مع الشركات الثلاث حول صفقة بقيمة ١٢–١٣ مليون دولار (على سبيل المثال بناء

[١٩] راشد عبد الله النعيمي سياسي وروائي إماراتي، وُلد في إمارة عجمان عام ١٩٣٧ ونشأ فيها، ترأس وزارة الخارجية الإماراتية خلال الفترة من ١٩٧٧ وحتي ٢٠٠٦.

مستشفى) والتي كان سيمولها الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية. تسببت الخطوات الاقتصادية الانتقامية في هذا الصدد في خسارة المجر ٢٢–٢٨ مليون دولار إجماليا. كما جمدت الإمارات العلاقات مع المجر بعد أن كانت تسير على نحو جيد، وأجلت رحلات كان قد تم الإعداد لها والاتفاق بشأنها سلفا. كما ألغى رئيس الصندوق القومي الفلسطيني الذي مقره في الإمارات زيارته للمجر والذي كان من المقرر حضوره إلى بودابست بصحبة الرئيس ياسر عرفات. كما ألغى الأمين العام لجامعة الدول العربية الشاذلي القليبي[٢٠] زيارته إلى العاصمة بودابست (MNL OL, 104. d. 00113/1. sz. dok. 1988. január 6.).

تقلصت آثار ما حدث في عام ١٩٨٧ ثم تلاشت تدريجيا بوتيرة سريعة، حيث زادت الصادرات المجرية إلى دول الخليج مرة أخرى في الأعوام التالية مباشرة. فكانت أكبر الصادرات حجما وقيمة إلى المنطقة من نصيب الكويت، وذلك بمتوسط ١،٢–١،٣ مليار فورنت سنويا. بعد الكويت تأتي المملكة العربية السعودية بمتوسط سنوي ٨٠٠–٩٠٠ مليون فورنت، تليها الإمارات بمتوسط سنوي قيمته نصف مليون فورنت. أما دول الخليج العربي الأخرى فقد بلغت قيمة صادراتنا إليها ما يقرب من ١٠٠ مليون فورنت مجري (Külkereskedelmi statisztikai évkönyv, 1981–1989.). في المقابل، كانت الواردات المجرية، وهذا هو الحال مع جميع دول الخليج، ضئيلة للغاية، حيث بلغت بضع عشرات من ملايين الفورنتات فقط.

إجمالا، يمكننا القول إن العلاقات بين دول الخليج والمجر كانت في جلها منصبة على التعاون الاقتصادي والتجاري، وقد تكللت جهود رجال التجارة المجريين لجعل المنتجات المجرية حاضرة في أسواق دول الخليج بالنجاح. تحقق كل ذلك في جو متوتر تتسم ملامحه بالحروب والصراعات في منطقة كانت ولا زالت مرتعا للنزاعات والخلافات الداخلية والخارجية. دشنت العلاقات الدبلوماسية مع دول الخليج الصغيرة (قطر والبحرين) بعد تغيير النظام في المجر سنة ١٩٨٩ مباشرة، ثم مع السعودية بعدها بخمس سنوات. وكنوع من دعم المقالة قمت بترجمة مذكرة – مرفقة نهاية البحث – صادرة عن وزارة الخارجية المجرية بشأن إقامة العلاقات الدبلوماسية مع الإمارات العربية المتحدة، والتي تبرز العديد من التفاصيل والتواريخ المهمة.

قائمة المصادر والمراجع

الوثائق

وثائق وزارة الخارجية المجرية "MNL OL"
وثائق حزب العمال الإشتراكي المجري "MSZMP"

Magyar Nemzeti Levéltár (MNL) Országos Levéltára (OL) XIX-J-1-j. Arab országok 1983. 126. doboz 00133/1983. sz. dok Az arab országokkal való kapcsolataink eredményei, problémái és feladatai, 1983. január 9.

MNL OL XIX-J-1-j, Követi értekezlet 1978. 2. d. 001660/12. sz. dok. A fejlődő országokkal foglalkozó regionális értekezlet. Budapest, 1978. július 27–28.

MNL OL XIX-J-1-j, Arab országok 1987. 68. doboz. 1421-1. sz. dok. Adatok Kuvaitról, az Öböl-országokról és a JAK-ról (Jemeni Arab Köztársság).

MNL OL XIX-J-1-j, Arab országok 1988. 104. d. 00113/1. sz. dok. Jelentés az izraeli kapcsolataink arab érdekeinket károsító kihatásáról. Budapest, 1988. január 6.

الصحف المجرية

- Magyar Hírlap
- Magyarország

[٢٠] الشاذلي القليبي (١٩٢٥–٢٠٢٠) رجل دولة وسياسي تونسي شغل منصب الأمين العام لجامعة الدول العربية بين عامي ١٩٧٩ و١٩٩٠.

- Népszabadság
- Népszava
- Vas Népe
- Világgazdaság

الصحف المصرية:

- مجلة روزا اليوسف

الكتب

- A Magyar Külügyi Intézet elméleti-politikai folyóirata (1984), *Külügyi Szemle Külpolitika (11. évfolyam)1984 / 4. szám. DOKUMENTUMOK Magyar külpolitikai állásfoglalások hivatalos látogatások, két-és több oldalú találkozók és egyéb események alkalmából (1983.november-1984.május)*, Budapest.
- Külkereskedelmi statisztikai évkönyv (1990), *Statisztikai Hivatal 1981–1989*, Budapest.
- Laurens, Henri (1999), *Paix et guerre au Moyen-Orient. L'Orient arabe et le monde de 1945 à nos jours*, Paris.
- Vass, Henrik; Feles, Györgyné (1983), *A Magyar Szocialista Munkáspárt határozatai és dokumentumai 1975–1980*, Budapest.

مواقع إنترنت

http://alwatan.kuwait.tt/articledetails.aspx?id=202582&yearquarter=20122
https://kiic.com.kw/ar
http://alwatan.kuwait.tt/articledetails.aspx?id=202582&yearquarter=20122

ملحق

وزارة الخارجية – سفارة المجر – الكويت

الإدارة المركزية للدائرة التاسعة

د. زولتان آرباد ناج

مذكرة: الموضوع: إقامة العلاقات الدبلوماسية مع الإمارات العربية المتحدة[٢١]

بما يتوافق مع مصالحنا الاقتصادية والسياسية المرتبطة بتطوير علاقاتنا الدولية، وافق مجلس الوزراء في قراره رقم ٣٥٦٠/١٩٧٣ والمجلس الرئاسي في قراره رقم ٢٩٨/١٩٧٤ على إقامة علاقات دبلوماسية بين جمهورية المجر الشعبية ودولة الإمارات العربية المتحدة.

نتيجة لمبادراتنا في السنوات الأخيرة، أبلغتنا وزارة الخارجية الإماراتية عن طريق سفارتها في الكويت في ٣ يوليو أنها مستعدة لإقامة علاقات دبلوماسية معنا. وفيما يتعلق بطريقة الإعلان، اتفق الجانب الإماراتي معنا على نشر القرار في بيان مشترك بنص متفق عليه وفي موعد موحد، واقترحوا ٢ أغسطس ١٩٨٩ موعدا لذلك.

طلب الجانب الإماراتي أن نرسل ردنا في مذكرة رسمية في موعد أقصاه يوم ٢٥ يوليو.

بعد قبول النص الذي قدمناه لهم مسبقا بوجه عام، تقترح وزارة الخارجية الإماراتية نشر البيان التالي:

"انطلاقا من الرغبة المشتركة في تعزيز وتطوير العلاقات الودية والتعاون بين البلدين، قررت حكومتا دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية المجر الشعبية إقامة علاقات دبلوماسية على مستوى السفراء اعتبارا من ٢ أغسطس ١٩٨٩".

نقترح أن:

١./ نعطي ردا بالموافقة على مذكرة وزارة الخارجية الإماراتية: اعتماد مسودة الاتصال المقترحة وتاريخ الإعلان، على أن تسلم سفارتنا في الكويت مذكرتنا بالموافقة.

٢./ ننشر البيان المشترك في الصحف اليومية الصادرة في ٢ أغسطس ١٩٨٩.

٣./ بعد إقامة العلاقات الدبلوماسية، يجب أن يهتم بيان المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية بالحدث مقيما أهميته ومؤكدا عزمنا على إقامة علاقات مع جميع دول الخليج. (ستتولى الإدارة المركزية التاسعة إعداد نص البيان.)

٤./ بعد الإعلان عن إقامة العلاقات الدبلوماسية، ومع مراعاة مصالحنا السياسية والاقتصادية وفرصنا المادية، نقوم بإعداد مقترح لشكل وجودنا الدبلوماسي في دولة الإمارات العربية المتحدة. كما نقترح أن نعتمد سفيرنا في الكويت سفيرا لنا لدى دولة الإمارات العربية المتحدة أيضا، وأن نبلغ وزارة الخارجية الإماراتية بذلك – كما نبلغهم عن نيتنا – بعد ٢ أغسطس.

ملحوظة: فيما يتعلق بوجودنا في موقع الحدث، فإن تصورنا البديل هو أن:

أ./ نعمل على تطوير مركز التجارة المجري العامل في دبي إلى قنصلية بالتعاون مع وزارة التجارة، مع الاستمرار في تفويض سفيرنا في الكويت إلى جانب الرئيس الاتحادي الذي مقره في أبو ظبي؛

ب./ نعين سفيرا مقيما بمقر رئيسي في أبو ظبي (سفير + موظف إداري)، مع تشغيل قنصلية في دبي.

بعد رأي الرفيق هورن "Horn" بشأن ما ورد أعلاه، نبدأ رسميا الاتفاق مع وزارة التجارة. وفقا للمناقشات الاستعلامية مع رئيس القسم المختص بوزارة التجارة، فإن الطرف الإماراتي مستعد للتعاون في حالة كلا الخيارين أ./ و ب./.

ينبغي إحاطة بعثاتنا الخارجية علما بإقامة العلاقات الدبلوماسية. كما يجب إعطاء توجيهات لسفاراتنا في الدول العربية، والتي تلعب دورا في بناء العلاقات، بمواصلة المبادرات تجاه دول الخليج الأخرى.

بودابست، في ٥ يوليو ١٩٨٩.

[21] MNL OL XIX-J-1-j, Egyesült Arab Emírségek 35, 1989. 31. d. A diplomáciai kapcsolat felvétele az Egyesült Arab Emírségekkel. Kuvait, 1989. július 5.

The Relations between the Arab States of the Gulf and Hungary in the 1970s and 1980s

Abdullah Abd Al-Ati Al-Nagar
Faculty of Literature - Eötvös Loránd University
Academy of Scientific Research and Technology in Egypt

Prof. László J. Nagy

Faculty of Literature- Szeged University

Abstract

The relations between Arab states of the Gulf region and Hungary date back to 1965, when Hungary established diplomatic relations with Kuwait. The enhancing and consolidating these relations came after the important mutual visits, such as the visits of Gyula Kállai, Hungarian Prime Minister, to Kuwait in 1966, Sheikh Jaber al-Ahmad al-Sabah, Emir of Kuwait, to Budapest in 1981, and Pál Losonczi, Chairman of the Presidential Council, to Kuwait in 1982. In this article we try to portray the diplomatic, commercial and economic relations between the Arab states bordering the Gulf and Hungary. The authors searched Hungarian archive records of the Ministry of Foreign Affairs, the documents of the Hungarian Socialist Workers' Party and the Hungarian press including *Népszabadság*, *Népszava*, *Magyar Hírlap*, *Magyarország*, *Világgazdaság*, *Vas Népe*, in addition to some Arabic references.

Keywords: Hungarian–Gulf, Commercial relations, Qatar–Hungary, Kuwait–Hungary, UAE, diplomacy